



**Statement by the Permanent Mission of the
Syrian Arab Republic**

Forum on Minority Issues

8th Session

24-25 November 2015

شكراً السيد الرئيس،

يقوم الدستور السوري على حماية التنوع الثقافي كمبدأ يشكل إطاراً لكافة التشريعات والمؤسسات الوطنية، بما يضمن حماية غنى النسيج الاجتماعي الذي يفتخر به المجتمع السوري، باعتباره تراثاً وطنياً يعزز وحدته الوطنية في إطار وحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، وكفالة المساواة بين كافة السوريين، على اختلاف تنوعهم الديني أو الإثني أو العرقي، واحترام جميع الأديان وضمان حرية ممارستها لشعائرها، بما يصون احترام الأحوال الشخصية لكافة الطوائف الدينية.

يأتي النظام الجزائي في قلب تطبيق هذا المبدأ، فالممارسات التمييزية لا مكان لها في كافة مراحل إجراءات العدالة الجزائية، بدءاً بمرحلة التحقيق مروراً بالنظر في القضية أمام المحاكم إلى مرحلة تنفيذ الحكم، وذلك خلافاً للمغالطات والمزاعم التي تضمنتها بيانات مدفوعة بدوافع مشبوهة، وتعمل الحكومة السورية على التطبيق التام لهذه المساواة في القانون وفي الممارسة، والتحقيق في أي مخالفات فردية قد تقع خلافاً لأحكام المبادئ الدستورية والتشريعات الوطنية، والمساءلة بصددھا. وينسحب ذلك بالتأكيد على مجال التوظيف والتمثيل في آليات العدالة الجنائية، فالوظيفة العامة بموجب الدستور السوري هي تكليفٌ وشرفٌ، هدفه تحقيق المصلحة العامة، والمواطنون متساوون في فرض تولي وظائف الخدمة العامة دون أي تمييز.

لكن الإطار الوطني ليس هو التحدي الوحيد الذي يجب أن ينظر فيه المنتدى في دورته الحالية، فمن تجربة سوريا، أراد حملة العقول التكفيرية المهينة للحضارة البشرية، ممن اتخذوا من رفض الآخر عقيدةً ومن التخريب وطمس الهوية الحضارية والاضطهاد الثقافي منهجاً، أرادوا، هم ومن يستخدمهم، الإطاحة بكل القيم الإنسانية التي يقوم عليها المجتمع السوري، فحاولوا بث الفرقة

والترويج لخطاب الكراهية والتمييز، وهي أفكار لم يألّفها يوماً المجتمع السوري
تخالف إرث التعايش والسلم الأهلي الذي يقوم عليه، وبالتالي لم يكن مصيرها إلا
الرفض من مجتمع يزداد يوماً بعد يوم، تمسكه بقيمه الوطنية ودفاعه عن تراثه
الثقافي وتصدير رسالته الحضارية إلى العالم، رسالة السلام والتسامح والاعتدال.
